الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL

CABINET

CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الديوان

خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة

SYNTHESE PRESSE

الفلاحـــــة

Agriculture

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

: الأربعاء, 16 أكتوبر 2024 19:54 الفئـة : اقتصـاد

اليوم العالمي للتغذية: الأمن الغذائي يمثل خيارا استراتيجيا ثابتا ومحورا رئيسيا في جهود التنمية بالجزائر

الجزائر ـ أكد الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية, حميد بن ساعد, اليوم الاربعاء بالجزائر العاصمة, أن الأمن الغذائي يمثل خيارا استراتيجيا ثابتا ومحورا رئيسيا في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

وجاء ذلك خلال كلمة القاها بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتغذية الموافق لـ 16 اكتوبر من كل سنة, والذي تم تنظيمه هذه السنة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية, بمقر الغرفة الوطنية للفلاحة, تحت شعار"الحق من أجل حياة ومستقبل أفضل, لاتتركوا أي أحد خلف الركب", بحضور الامين العام لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية, الامين العام لوزارة التجارة وترقية الصادرات, ممثلة منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" بالجزائر, بالإضافة الى ممثلي عدة منظمات وطنية.

وبالمناسبة, أوضح السيد بن ساعد أن الدولة تعمل على تعزيز التنمية الفلاحية والريفية المستدامة من خلال تطوير الزراعات الاستراتيجية مثل الحبوب, لا سيما القمح الصلب واللين, إضافة إلى البقوليات والحليب واللحوم والزراعات الزيتية والعلفية.

كما أكد أن الجزائر تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب بحلول 2025 والشعير في 2026, مع توسيع المساحات المخصصة للذرة والبقوليات.

من جانبه, شدد الأمين العام لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية, محمد بن قرينة, على ضرورة التنسيق بين القطاعات لتعزيز الأمن الغذائي, مشيرا إلى جهود تحسين الإنتاج البحري وتطوير تربية المائيات في المياه العذبة والبحرية.

وفي السياق ذاته, أكد الأمين العام لوزارة التجارة وترقية الصادرات, الهادي بكير, على أهمية ضمان وفرة وسلامة الأغذية, مشيدا بالإجراءات القانونية التي تتخذها الوزارة لحماية المستهلك وتعزيز الاستثمار في الصناعات الغذائية.

من جهتها, اعتبرت إيرينا كوبليفاتسكايا-بتود, ممثلة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالجزائر, أن الجزائر تمتلك "جميع المؤهلات للوصول إلى الاستقلال الغذائي", مشيرة الى جهود الجزائر لضمان أمنها الغذائي ودور الشباب والمؤسسات الناشئة واليد العاملة من النساء والرجال ذوي الخبرة في القطاع الفلاحي لبلوغ هذا الهدف.

كما أشارت الممثلة أيضا إلى مشروع "وابور" المشترك بين "الفاو" والجزائر, الذي يهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي بأقل استهلاك للمياه, بناء على قاعدة بيانات يتم تحليلها لتقديم توصيات حول أفضل طرق الزراعة والري.

وفي تصريح مسجل بث خلال اللقاء, دعا المدير العام للفاو, شو دونيو, إلى تعزيز التعاون الدولي في النظم الزراعية والغذائية, مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا لضمان مستقبل غذائي آمن.

من جهة أخرى, أشاد رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة, محمد يزيد حنبلي, بتقدم الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضروات والفواكه, مشيرا إلى أن الإنتاج الوطني يلبي 75 بالمائة من الاحتياجات الغذائية الوطنية, داعيا إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير الصناعات الزراعية.

من جهته, ثمن الامين العام لوزارة الزراعة بالأردن,الامين عطوفة, جهود الجزائر الرامية الى رفع مستوى الانتاج الزراعي وتعزيز الاكتفاء الذاتي وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.

وفي ختام الحفل, سلمت منظمة "الفاو" أوسمة استحقاق لعدة فاعلين في مجال التغذية, كما تم تنظيم معرض للمنتجات الفلاحية والغذائية المحلية.

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
صفحة: 09-08

الجزائر تحيي اليوم العالمي للتغذية بمكاسب اقتصادية وفق رؤية الرئيس تبون

الأمن الغذائي.. التزام يتجسّد في الميدان..

أحيت الجزائر أمس، اليوم العالمي للتغذية المصادف لـ16 أكتوبر من كل عام، وهي تحقق تقدما سريعا في الاتجاه نحو تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، بفضل السياسة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون الذي جعل من الفلاحة خيارا استراتيجيا ورهانا مستقبليا، لتحقيق الاستقلال الغذائي بيقين، مثلما ذكر في أحد تصريحاته، وهو هدف يتحقق تدريجيا، خاصة مع ما تمتلك الجزائر من إمكانات عالية ومؤهلات كبيرة، قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في آفاق 2025-2027، ولقد حظيت الشعب الاستراتيجية والمواد الأكثر استهلاكا كالحبوب والذرة والزيوت والسكر والبقوليات بدعم غير مسبوق من أجل تحقيق الغاية النبيلة، وقطعت الجزائر أشواطا معتبرة في توطين مشاريع كبرى بشراكة محلية وأجنبية ستكون محركة للنمو الاقتصادي والتنمية في مختلف الميادين.

● زهراء ب.

● تقدّم سريع لمشروع تحقيق الاستقلال الغذائي ● تدابير استباقية تعزّز الإنتاجية وتضمن استدامة الموارد

مع تقلبات الأسواق العالمية وتهديدات التغيرات المناخية

هذه مقاربة تنويع سلة غذاء الجزائريين..

■ الإنتاج الوطني يغطي الاحتياجات الغذائية بنسبة 75 بالمائة

اعتمدت الجزائر مقاربة تشاركية متعددة القطاعات لتعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، وسط تقلبات تشهدها الأسواق العالمية منذ جائحة كورونا، ويتوقع أن تزداد حدة التقلبات في السنوات القادمة، بسبب تغير المناخ والصراعات الجيوسياسية التي أثرت على البلدان المصدرة والمستوردة من حيث توفير المدخلات الضرورية للإنتاج الزراعي والمواد الغذائية الأساسية خاصة الحبوب.

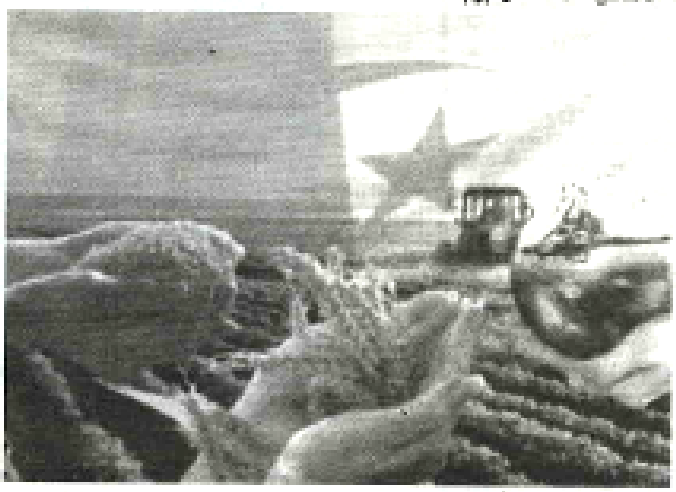

زهراء. ب

تماشيا مع هذه الأزمات، دفع الجزائر، منذ تولي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى وضع رؤية محكمة للحسن قدرة البلاد على الصمود، وإيجاد حلول مبتكرة لتأمين غذاء الجزائريين، ترتكز على العلوم والتكنولوجيا، وكذا تثمين المعارف، لذلك اعتمدت الجزائر – بتوجيهات من الرئيس تبون – مقاربة تشاركية متعددة القطاعات لتعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030.

تشمل استراتيجية الجزائر لتعزيز الأمن الغذائي تجسيد المخطط الوطني لتنمية الزراعات الاستراتيجية الحبوب والبقول والبذور الزيتية ومحاصيل السكر والحليب، بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتلبية الاحتياجات الوطنية، إضافة إلى تقليص الواردات ورفع نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات خارج المحروقات، وتعزيز قدرات تخزين الحبوب.

وحدد رئيس الجمهورية، بالنسبة لشعبة الحبوب، لبلوغ هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب عام 2025، ومن الشعير والذرة الحبية عام 2026، وذلك من خلال توسيع المساحات المخصصة لزراعة الذرة الحبية وعباد الشمس والبقوليات الغلائقا من الموسم الفلاحي الحالي.

وتنفيذا الالتزامات الرئيس تم توزيع مطوه التزام ممضاة من طرف الفاعلين المعنيين مع الإدارة المركزية للقطاع، تم بموجبها تخصيص مساحة إجمالية مقدرة بـ3.099 مليون هكتار منها 1.643 مليون هكتار لزراعة القمح الصلب و1.17 مليون هكتار لزراعة الشعير وباقي المساحة مخصص لإنتاج القمح اللين، كما تم توفير 4.2 مليون قنطار من البذور المعتمدة وزعت لأول مرة بحسب خصوصيات كل ولاية وطبيعة أراضيها الفلاحية، وأكثر من 3.5 مليون قنطار من الأسمدة.

وتسعى وزارة الفلاحة، في الموسم الجديد، إلى إنتاج 1.645 مليون طن من القمح الصلب تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية وتحقيقا لالتزامه بتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة، وعدم اللجوء لاستيرادها ابتداء من 2025.

ولتجسيد هذه الأهداف ميدانيا، نظمت أربع ورشات عمل لدراسة مواضيع أساسية تتعلق بإنجاح حملة الحرث والبذر لموسم 2024-2025، خصصت الأولى للتموين والتأمين، والثانية لتجنيد البذور والأسمدة، والثالثة للدعم التقني، والرابعة للسقي، شارك فيها كل الفاعلين المعنيين والخبراء، وسمحت مخرجات هذه الورشات بوضع ورقة طريق عملياتية تهدف إلى تجنيد كل الوسائل المادية والبشرية ورفع كل العراقيل لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد.

ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي

اتجهت الجزائر منذ تولي الرئيس تبون مقاليد الحكم، إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية المنتجة لرفع قدرات الإنتاج والإنتاجية للشعب الفلاحية الأكثر استهلاكا، وقد وضعت في هذا الصدد سياسة طموحة لترقية الاستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي، من طريق استصلاح مئات الآلاف من الهكتارات بولايات الجنوب، بهدف إنشاء أقطاب متكاملة متخصصة في إنتاج المنتجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب والبذور الزيتية ومحاصيل السكر والبقوليات الغذائية والحليب والبذور)، مع ضمان الاستخدام الرشيد لموردي التربة والمياه.

وكرس قانون الاستثمار الصادر عام 2022، مبدأ رابح-رابح، مع تحديد القواعد التي تحكم الاستثمارات وحقوق والتزامات المستثمرين.

وإضافة إلى المشاريع المجسدة من طرف متعاملين وطنيين خواص وعموميين، تم في أثناء العام الجاري، إبرام اتفاقية شراكة مع الشركة القطرية "لدنتا" لإنشاء قطب متكامل لإنتاج مسحوق الحليب بتجاوز قيمته 3.5 مليار دولار، يمكن من توفير 50 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من مسحوق الحليب، محلي الإنتاج وأخرى مع الشريك الإيطالي "BF SPA" لإنشاء قطب لإنتاج الحبوب (القمح الصلب) والبقوليات، وهو ما يسمح بالاستفادة من التجربة والتكنولوجيا الأجنبية من أجل تحسين المردود في مجال الزراعات الإستراتيجية.

وتبدي عدة دول أخرى منها الصين، السعودية والهند، اهتماما بالاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر، منتوج قريبا بتوقيع اتفاقيات شراكة تخدم المصالح المشتركة.

وتشمل استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر أيضا برنامجا لتشجيع الزراعة العائلية التي تتميز بالتنوع البيولوجي وخبرة الفلاحين والمربين والنساء الريفيات، لا سيما من خلال التثمين من طريق علامات الجودة مثل علامة البيانات الجغرافية (IG) وعلامة المنشأ (AO) وعلامة الجودة الزراعية.. كل هذه البرامج التنموية تندرج في إطار التكيف مع تغير المناخ ومكافحة التصحر والانجراف.

دعم الفلاحين

نجاح قطاع الفلاحة في تغطية الاحتياجات الغذائية الجزائريين بنسبة 75 بالمائة، لم يكن وليد صدفة، بل كان ثمرة مجهودات بذلتها السلطات العليا للبلاد لدعم الفلاحين، عن طريق عدة آليات وبرامج، منها القروض الميسرة، البذار، الموارد المالية ومنح دعم الإنتاج والتخزين المحاصيل والتحويل.

وقد أقر رئيس الجمهورية عدة تحفيزات للفلاحين خاصة منتجي الحبوب والبقول الجافة لتشجيع الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد بمواعيد معقلة، حيث تمت إعادة النظر في سعر شراء البقول الجافة من الفلاحين ورفعه إلى 20 ألف دينار القنطار بدل 15 ألف دينار القنطار، كما تم – في وقت سابق – رفع سعر شراء القمح والشعير إلى 6000 دينار جزائري للقنطار بالنسبة للقمح الصلب و5000 دينار للقنطار من القمح اللين، و3400 دينار للقنطار من الشعير.

الجزائر الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية وذات أقاليم مناخية مختلفة وأنماط وأنظمة إنتاجية متعددة، فتحت الباب على مصراعيه للاستثمارات الكبرى في البنى التحتية من طرقات، وسكك حديدية، ومرامي التخزين، ومنشآت التبريد، وإنتاج الأسمدة لتحسين أداء النظم الزراعية وضمان استدامتها، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات العالمية.

وفي هذا الصدد، تم إطلاق برنامج واسع لرفع طاقات تخزين الحبوب إلى 9 ملايين طن، بهدف تكوين مخزون استراتيجي أمني، وضبط طويل المدى من أجل تغطية الاحتياجات الوطنية من القمح الصلب واللين، يشمل بناء 350 مركزا جواريا للتخزين، و30 صومعة استراتيجية جديدة، و35 صومعة معدنية، موزعة عبر 52 ولاية.

السياسة الجزائرية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي الذي يشكل واحدا من المحاور الرئيسية في برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مكنته في السنوات الأربع الأخيرة، من تحقيق "الاستقرار الغذائي" وفق مختصون، كما صنفت تقارير أممية الجزائر ضمن البلدان المتقدمة التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عن 2.5 بالمائة من العدد الإجمالي للسكان، وتساهم الجزائر كعضو في المنظومة الدولية بقدر هام في محاربة كافة أشكال الفقر وسوء التغذية من خلال السياسات الفلاحية والريفية التي تنتهجها، حريصا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030.

هيكلة المستثمرين والفلاحين في تعاونيات فلاحية تختص بالإنتاج

أكد عضو المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين، عبد المجيد سفيري، أن الجزائر تشهد في السنوات الأخيرة، قرارا غير مسبوق على قطاع الفلاحة للحد من التبعية للأسواق الدولية وضمان الأمن الغذائي للبلاد، معتبرا الفلاحة "قطاعا استراتيجيا وسياديا" مثلما وصفه رئيس الجمهورية.

زهراء. ب

وثمن سفيري، في تصريح لـ"الشعب"، المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وقال "إنه هدف لا رجعة فيه"، مشيرا إلى عدة إجراءات وقوانين تصب في هذا الاتجاه، بينها استحداث الديوان الوطني للزراعة الصحراوية ليسمح بالحصول على أراض شاسعة لمستثمرين وفق آجال محددة وعبر شروط متعارف عليها، إضافة إلى وضع خارطة أو مخطط زراعي محدد. وأيضا مساهمة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية المستحدث – يقول محدثنا – في حصول كثير من المستثمرين على أراض فلاحية بمساحات معتبرة للاستثمار في القطاع الفلاحي، موضحا أن هذه الجهود كلها تضمن تطهير العقار الفلاحي، وتوسيع المساحات المزروعة، خاصة وأن الهدف المسطر على مستوى الجنوب يقدر بأكثر من نصف مليون هكتار، وهو قرار سيادي وشجاع يسمح برفع الإنتاج والمردودية.

وذكر سفير أن السلطات العمومية حددت، لهذا العام، هدف تحقيق الأمن الغذائي في القمح الصلب وهو ما يتحقق لأول مرة والتصدير عام 2025، وقد تم تخصيص مساحة زراعية تقدر بأكثر من 3 ملايين هكتار، لبلوغ هذا الهدف وخصص 1.4 مليون هكتار لزراعة القمح الصلب على أن يكون مردود الهكتار بـ25 قنطار في الهكتار، ما يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب العام المقبل. "هذه أهداف دقيقة لم توفر ما تقتضي من إمكانات" يقول سفيري.

وعدد سفيري مجموعة من عوامل الإنتاج التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، منها توفير البياض البذور والمدخلات في وقتها وبالنوعية والأصناف المرجوة والمطلوبة. توسيع استخدام الميكنة الحديثة، وأشار – في السياق – إلى مشروع مرسوم تنفيذي يسمح بجمركة واستيراد العتاد الفلاحي الأقل من سنوات، حتى يتم الرفع من الانتاجية والمردود.

وأوضح محدثنا أن استعمال العتاد المختص سيسمح باستغلال أمثل للأرض، وربح الوقت وخفض التكاليف ورفع المردود، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات التحفيزية بحاجة إلى دعم أكبر بالجنوب، والهضاب العليا المعروفة بزراعة الحبوب، خاصة في المحيطات المسقية حتى يكون هناك تكاملا بين كل المناطق.

ويرى المهندس الزراعي، سفيري أن تشجيع الزراعات الاستراتيجية كالحبوب والبقول، الزراعات التعويضية الزيتية، سيسمح ببلوغ الاكتفاء الذاتي في ظرف زمني وجيز، قد لا يتجاوز عام 2026، لأن الإمكانات متوفرة والإرادة السياسية موجودة – يقول سفيري – إضافة إلى توفر المعرفة النشرة، حيث تجند المهندسون الزراعيون ومختلف الكفاءات العلمية في الميدان. وكذا اليد العاملة التي تكونت وفق سياسة منتهجة من قبل وزارة التنمية الريفية بمرافقة الشركاء الاجتماعيين – يضيف اتحاد المهندسين الزراعيين.

وعدد سفيري مزايا التوجه إلى الاستثمار الخارجي، كالشراكة الجزائرية-القطرية في ولاية أدرار، والشراكة مع إيطاليا في ولاية تيميمون، وشراكة أخرى مع تركيا والهند. وقال: "هذه الشراكات ستساهم في نقل التكنولوجيا، وفي تكوين إطارات بالمجال الفلاحي بالتقنيات الحديثة، خاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي والزراعة الدقيقة التي تتيحها كثير من الدول، وحققت مردودا كبيرا ونتائج مبهرة، وبالتالي – يقول المتحدث – نقل التكنولوجيا ورسكلة الإطارات الجزائرية، وحتى المستثمرين الفلاحيين، ومنح المستثمر أسباب اكتساب الكفاءة التي تمكنه من رفع المردود إلى نسب عالية".

وتساهم هذه الشراكات في تشجيع الاستثمارات في شعب فلاحية مطلوبة بكثرة، كشعبة الحليب، الأعلاف، الصناعة التحويلية، إنتاج مسحوق الحليب الزبدة) وهذا مهم جدا – يؤكد المتحدث – ويتيح تغطية الاحتياجات الوطنية في بداية الأمر بنسبة 50 بالمائة.

ولم يستبعد سفيري تحقيق هدف رفع قدرات التخزين الوطنية، وتوسيع شبكات التخزين، عن طريق إنجاز عدد معتبر من المستودعات والمخازن الخاصة بتخزين الحبوب، لتكون مراكز للتطورات والمردود المنتظر، وقال: "بلوغ 9 مليون طن ممكن تحقيقه قبل 2030 بالنظر إلى المجهودات المبذولة والإمكانات المتوفرة".

وأكد عضو اتحاد المهندسين الزراعيين، أن توفير المواد الغذائية المنتجة محليا بنسبة 100 بالمائة للمستهلك الجزائري، يمكن تحقيقه بفضل تضافر كل الجهود، وهيكلة المستثمرين والفلاحين، في تعاونيات فلاحية تهتم بالإنتاج فقط، مع وجود منصة تسويق مباشرة إلى المستهلك، خاصة وأننا حققنا الاكتفاء الذاتي في بعض الزراعات الاستراتيجية، لكن كثرة الوسطاء كان لهم تأثيرهم على الوفرة والأسعار، لهذا نحتاج إلى تنظيم السوق، وهيكلة الفلاح أو المستثمر الفلاحي في أقرب الآجال، حتى يرتاح كل طرف بمجاله، وتتحقق نهضة القطاع الفلاحي في أقرب الآجال.

وأشار سفيري إلى مجموعة من الاقتراحات رفعها اتحاد المهندسين الزراعيين إلى رئيس الجمهورية، لإدماج المهندس الزراعي المختص في الاستثمار وتسهيل عملية حصوله على العقار الفلاحي للاستثمار بالتقنيات الحديثة، بما أنه متخصص في مجال الفلاحي.

ومن بين القرارات المتخذة في 2024 لصالح القطاع الفلاحي التي وصفها سفيري بالمهمة" إعادة هيكلة المستثمرات أو المزارع النموذجية وجعلها وحدات انتاجية فلاحية متخصصة، محصيا وجود أكثر من 174 مزرعة نموذجية، تم هيكلتها لضمان استمرارية الإنتاج وتحسين المردود، وكذلك إنشاء بنك البذور للحفاظ على الموروث الفلاحي للجزائر.

وقال: "ما يثلج الصدر أن الجزائر لم تعد تستورد البذور من الخارج، خاصة بذور الحبوب، بالنظر إلى تحقيقنا الاكتفاء الذاتي في هذا النوع من البذور بفضل المجهودات المبذولة"، كذلك توفير بذور البطاطا، والعمل على توفير البقوليات الجافة، وبذور الزراعات الزيتية وكذلك الطماطم الصناعية"، وأشار محدثنا إلى أن الرهان المستقبلي سيكون حول البذور، والجزائر تستطيع رفع هذا الرهان بالنظر إلى الإمكانات التي توفر عليها.

الباحث في مجال الأمن الغذائي.. رشيد عنان لـ"الشعب":

الإنجازات تعكس صرامة قرار تعزيز السيادة الغذائية

■ الرؤية الاستراتيجية للرئيس تبون تتحقق ميدانيا.. ■ الإرادة متوفرة.. الموارد كافية والعمل جاذ..

يعتبر الأمن الغذائي أحد المحاور الرئيسية للأمن القومي في الجزائر، حيث شهد تطورا ملحوظا منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون سدة الحكم، في ظل أزمات عالمية عاصفة، أربكت بظلالها على اقتصاديات الدول..

أم الخير سلاطني

ولقد وضع الرئيس عبد المجيد تبون ملف الأمن الغذائي على رأس أولويات برنامجه، وركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرات المحلية في الإنتاج الزراعي والصيد البحري، وشمل ذلك - بحسب الدكتور عنان رشيد- إصلاحات هيكلية عميقة، مثل رقمنة نظام منح الأراضي، دعم الفلاحين، وتطوير الشراكات الدولية في المجال الزراعي، وأوضح أن هذه الجهود انعكست على مساهمة قطاعي الفلاحة والصيد البحري في الاقتصاد الوطني، حيث شهدت ارتفاعا يمثل خطوة غير مسبوقة إلى تحقيق السيادة الغذائية المستدامة.

رؤيـــة استراتيجيـــة..

ويرى الباحث عنان رشيد، أن الأمن الغذائي يمثل ركيزة من الركائز الأساسية لضمان استقرار البلاد وتحقيق تنميتها المستدامة، خاصة في ظل التحوّلات العالمية الأخيرة والأزمات المتلاحقة، ما اقتضى وضع رؤية استراتيجية طموحة أطلقها الرئيس عبد المجيد تبون، شملت تفعيل برامج جديدة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، تحديث البنية التحتية، واستغلال الفرص الاستثمارية الدولية.

وعدد الدكتور عنان أبرز الإنجازات التي حققتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة على صعيد الأمن الغذائي، ودور هذه السياسات في بناء مستقبل غذائي مستدام وآمن، لافتا إلى التطورات الملموسة التي شهدتها الجزائر في المجال بالاستناد إلى رؤية استراتيجية شاملة، كانت بدايتها من إعداد الكتاب الأبيض للأمن الغذائي الذي يمثل مرجعا شاملا للسياسات العمومية في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وقد تم إعداده بمشاركة خبراء جزائريين دوليين عام 2020، في خطوة محورية نحو تحديد الأولويات الوطنية وتعزيز البحث والابتكار في هذا المجال، زيادة إلى إعادة هيكلة قطاع الفلاحة والصيد البحري وفصلهما، ليصبح الثاني قطاعاً مستقلاً، ما ساهم في تعزيز تربية المائيات وإطلاق مشاريع جديدة تهدف إلى رفع إنتاج الثروة السمكية وتطوير هذا القطاع الاستراتيجي.

اجـــراءات جـــاذبة وجريئـــة

وتحدث الدكتور عنان عن إصلاح نظام منح الأراضي الفلاحية ورقمنته، كواحد من الانجازات المحققة، من خلال توفير آلاف الهكتارات للاستثمار الفلاحي في الجنوب الجزائري، وإلغاء الامتيازات غير المستغلة، إلى جانب إنشاء "ديوان تطوير الزراعات الصناعية في الأراضي الصحراوية" الذي يوفر شباكاً وحيداً لتسهيل العمليات الإدارية وتقييم ملفات المرشحين، دون أن يغفل استمرار الإنتاج الفلاحي على الرغم من تداعيات الجائحة الصحية العالمية، حيث حافظت الجزائر على استقرار الإنتاج الزراعي وسلاسل الإمداد، بفضل التدابير المبكرة التي اتخذتها الدولة لضمان استمرارية الأنشطة الفلاحية وتوفير المنتجات الأساسية في الأسواق.

ويقول الباحث إن "الجزائر اتخذت إجراءات جادة وجريئة، تشجع على استمرار العطاء في القطاع الفلاحي، بتعويض خسائر الفلاحين والصيادين المتضررين من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الحرائق والفيضانات وسوء الأحوال الجوية، ما ساهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئات، فضلا عن توجهها إلى تعزيز القدرات التخزينية وتطوير البنية التحتية، بإطلاق مشاريع كبرى لتعزيز قدرات تخزين الحبوب واسترجاع المزارع النموذجية، بالإضافة إلى إعادة إحياء مشروع "السد الأخضر" لتحسين استدامة الموارد المائية والزراعية."

تحقق التزام تعزيز السيادة الغذائية

وقال الدكتور عنان إن الإنجازات المحققة بين 2020-2024، تعكس التزام الجزائر بتحقيق الأمن الغذائي الوطني وتعزيز سيادتها الغذائية، من خلال خطوات عملية وشراكات دولية تهدف إلى بناء مستقبل مستدام ومزدهر، على غرار مضي الجزائر نحو توسيع التعاون الدولي في الزراعة، بإطلاق شراكات استراتيجية مع دول مثل قطر وإيطاليا لتعزيز الإنتاج الزراعي، بما في ذلك مشاريع إنتاج الحليب والحبوب، ما يدعم الأمن الغذائي المحلي ويخفف من الاعتماد على الاستيراد، كما شهدت الجزائر زيادات ملحوظة في الأجور لدعم القدرة الشرائية للمواطنين، مما ساهم في تمكين فئات واسعة من الوصول إلى حصص غذائية متوازنة، في مواجهة التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

رهانـــات مرفوعـــة..

وتحدث الباحث في تقييم السياسات العمومية في مجال الأمن الغذائي، عن تحديات تواجه الجزائر في سبيل تحقيق سيادتها الغذائية، على غرار تزايد الطلب على الغذاء بتزايد عدد السكان، إضافة إلى التغير المناخي المتوقع أن يزيد عن مستواه بحلول 2050 والذي سيؤثر سلبًا على إنتاج القمح ومصادر المياه، مشيرا أن الفلاحة تواجه ضغوطا متزايدة، مما يتطلب الموازنة بين توفير المياه للري الزراعي والاستهلاك المنزلي، إضافة إلى التهديدات التي تواجهها الأراضي الزراعية مثل التصحر، تدهور الخصوبة، وارتفاع تكلفة الإنتاج في المناطق الجنوبية، فضلا عن عدم استقرار السياسات الزراعية والمشاكل المرتبطة بالتسويق والتوازن بين العرض والطلب، التي تزيد من تعقيد المشهد الغذائي، علما أن رئيس الجمهورية حرك مشاريع كبرى في برنامجه لتفادي هذه الضغوط، سواء بضمان الأمن المائي من خلال محطات التحلية التي تسهم إسهاما كبيرا في توفير الماء الشروب، أو من خلال إعادة بعث مشروع "السدّ الأخضر" الذي يمثل حصانة بيئية رفيعة، وغير ذلك من المشاريع..

الدمج بين الحلول العلمية والإصلاحات الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة

ودعا الباحث رشيد عنان، إلى رؤية شاملة تدمج الحلول العلمية مع الإصلاحات الاجتماعية، والسياسات الزراعية والاقتصادية، من أجل تحقيق الانتقال إلى مفهوم "السيادة الغذائية" عبر إنجاز استراتيجية وطنية تمتد إلى غاية 2062، تزامناً مع مائوية استقلال الجزائر، مشددا على ضرورة حل مشاكل الأراضي الزراعية وتوجيه الجزائريين نحو أنماط غذائية صحية تعتمد على المواد المحلية غير المكلفة، ودعا إلى تعزيز وتسريع عمل بنك البذور الوطني للحفاظ على التنوع الوراثي والمحلي، والاهتمام بزيادة الإنتاج عبر وسائل صديقة للبيئة واستخدام أقل للمياه، مع دعم البحث والتطوير في مجال الأمن الغذائي عبر تمويل كافٍ وإعطاء أولوية وطنية للابتكار.

ويرى الدكتور عنان ضرورة إشراك القطاع الخاص في مراقبة الجودة وتعزيز الأمن الحيوي، مع تطوير قطاع الغابات ليصبح محوراً اقتصادياً مهماً من خلال الزراعة الجبلية والأعشاب الطبية، ودعم الصيد البحري والاقتصاد البحري، وتعزيز الاستثمار في تربية الأحياء المائية واقتصاد البحر، إلى جانب تنويع مصادر دخل الفلاحين والصيادين، بتوفير مصادر دخل متعددة وتنويع النشاطات للفلاحين والصيادين مع تحسين نظام الضمان الاجتماعي الخاص بهم، فضلا عن تطوير الأقطاب الفلاحية بناءً على الخصوصيات الجغرافية لكل منطقة، ومحاربة التصحر وتسريع استصلاح الأراضي.

تغيـــير النمـــط الغذائـــي

ويعتقد الباحث أن تغيير النمط الغذائي الجزائري واحد من التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، ويستوجب إعداد دراسات لإعادة نمط التغذية التقليدي الذي تعرض للتغيير خلال الاستعمار، مثل الاعتماد الكبير على القمح اللين والزيوت الصناعية التي تؤدي إلى أمراض العصر، مع ضرورة استغلال التجارب والصدمات السابقة، مثل جائحة كورونا، لوضع استراتيجيات طويلة المدى لإدارة الأمن الغذائي.

وثمن المتحدث دعم الشباب وتشجيعهم على العمل الزراعي، بالإضافة إلى التركيز على الأنظمة الزراعية المستدامة مثل الأكوابونيك، الذي يُظهر توجهاً نحو تطوير قطاع زراعي أكثر إنتاجية واستدامة، وتحويل الدعم إلى دعم مباشر لمكافحة التبذير وتحسين استهلاك الموارد، إلى جانب التركيز على المنتجات الصحية، من أجل توجيه الاستهلاك، مؤكدا أن خطط تحقيق الأمن الغذائي، تحظى بإرادة سياسية قوية، موارد كافية، وتنسيق محكم بين مختلف القطاعات لضمان تحقيق الأهداف.

الأسواق و الصناعة الغذائيـة

Marchés & Agro-industrie

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية إخبارية
الصفحة: 04

تسويق أزيد من 6300 قنطار منها عبر ولايات ميلة سطيف وبومرداس

تفريغ مخزون البطاطا من غرف التبريد بعين مليلة لضبط الأسعار

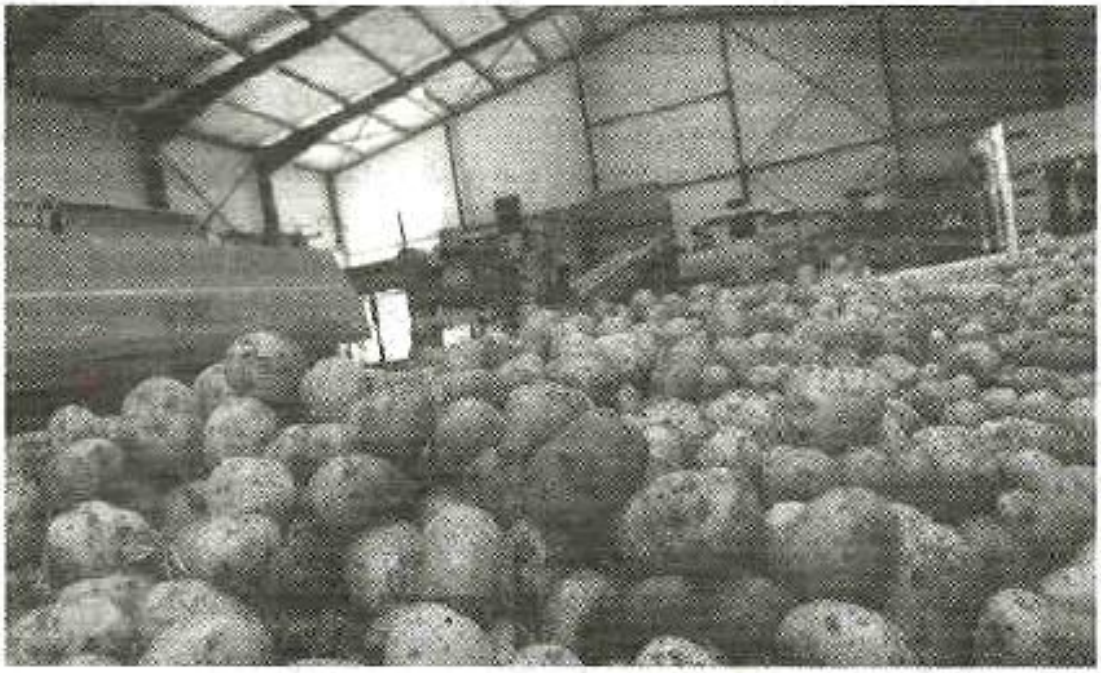

■ تم الشروع في تفريغ مخزون البطاطا من غرف التبريد ببلدية عين مليلة (أم البواقي) بهدف ضبط الأسعار في السوق، حسب ما علم امس، لدى المديرية المحلية للمصالح الفلاحية.

وأوضحت رئيسة مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بالمديرية المحلية للمصالح الفلاحية، نادية شيبان، أن الأمر يتعلق بتفريغ كمية من البطاطس تقدر بحوالي 17 ألف و 153 قنطارا، تم تسويق أزيد من 6300 قنطار منها عبر ولايات ميلة و سطيف و بومرداس.

وبعد أن أكدت ذات المسؤولة أن عملية تفريغ مخزون البطاطا من غرف التبريد متواصلة، ذكرت من جانب آخر أن جني البطاطس الموسمية بولاية أم البواقي يجري في ظروف حسنة، حيث تم – حسبها – إلى غاية اليوم جني 49.470 قنطارا على مساحة 215 هكتارا، بمردود بلغ 230 قنطارا في الهكتار الواحد.

وستساهم عملية تفريغ مخازن البطاطا وضخها في السوق في انخفاض سعرها، التي فاقت خلال الأسابيع الأخيرة الـ 100 دج للكلغ الواحد في أغلب أسواق التجزئة عبر الوطن.

■ ق.ج

الأخبـــــار الجهويـــــة

Actualités régionales

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 11

خصصت لها الدولة 266 مليار

ربط 762 مستثمرة فلاحية بالكهرباء في تيارت

قطعت ولاية تيارت، أشواطا كبيرة في إيصال الكهرباء الريفية إلى المستثمرات الفلاحية، حيث تمكنت مصالح الطاقة من ربط 762 مستثمرة فلاحية، خصص لها غلاف مالي قدر بـ266 مليار سنتيم، حسب تأكيد والي تيارت، امحمد بوقرة.

تفقد المسؤول، خلال الأسبوع الجاري، في زيارة مارطونية قادته إلى عدة بلديات، مستثمرة فلاحية استفادت مؤخرا، من الربط بالكهرباء الريفية، وحصولها على رخصة لحفر بئر للسقي الفلاحي، حيث استحسن المستثمر كثيرا المساعدة المقدمة له من قبل مختلف مصالح الدولة، والتي سيكون لها أثر إيجابي كبير على المردود الفلاحي بالمنطقة، ناهيك عن تأثيرها الاجتماعي في استحداث مناصب شغل لأبناء المنطقة والمناطق المجاورة.

وأكد المسؤول، في عين المكان، أن ولاية تيارت، قطعت شوطا كبيرا في مجال الربط بالكهرباء الريفية لجميع المستثمرات الفلاحية، حيث بلغ عدد المستثمرات التي استفادت من العملية 762 مستثمرة من أصل 1023، مشيرا إلى أن العملية مازالت متواصلة، على قدم وساق، وقد خصصت لها الدولة غلافا ماليا معتبرا قدر بـ266 مليار سنتيم، وتكفلت بإنجازها مديرية توزيع الكهرباء والغاز التي تقوم بمجهودات كبيرة لإنجاز تلك المشاريع الهامة، في سبيل تحسين الإطار المعيشي لسكان الريف والمناطق النائية، وإحداث ثورة حقيقية في المجال الفلاحي والرعوي، بغية توفير كل الضروريات للنهوض بهذا القطاع الحساس، الذي تراهن عليه السلطات المركزية كثيرا، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف أنواع المنتجات الفلاحية، وخوض مجال التصدير بقوة، طالما أن كل مسببات النجاح موجودة.

كما حظي قطاع التربية الوطنية هو الآخر، بمشاريع هامة كانت محل معاينة من قبل الوالي، حث تفقد مشاريع إنجاز وتجهيز متوسطات بكل من مادنة، الروصفة، ومقر بدائرة عين كرمس مع مطاعم مدرسية توفر 200 وجبة لكل متوسطة، حيث أن نسبة الأشغال تجاوزت 85 بالمائة، ومن المقرر أن توضع حيز الخدمة، بمناسبة الدخول المدرسي المقبل 2025.

ن. خيالي

النصر ANNASR
يوميـــة كـــل القـــزاء
الصفحة: 11

الديوان الوطني للأراضي الزراعية بقالمة

تحقيقات ميدانية للوقوف على واقع الاستثمار بالمحيطات الفلاحية

يجري الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بقالمة «أو.أن.تي.أ»، تحقيقات ميدانية عبر مختلف البلديات للوقوف على حقيقة الاستثمار بمحيطات الاستصلاح الزراعي، حيث تبين لحد الآن حسب مصادر مطلعة، بأن ما لا يقل عن 433 مستثمرا يستغلون فعلا المساحات الممنوحة لهم و هذا من بين 838 مستثمرا حائزا على أراضي الامتياز بالمحيطات القديمة التي تتربع على مساحة تتجاوز 9 آلاف هكتار.

استصلاح و تثمين الأراضي الزراعية بمستثمرة فلاحية ببلدية بوحمدان غربي قالمة/صورة النصر

و قد نصبت والي قالمة حورية عقون يوم الأربعاء سليم حومري، مديرا جديدا للديوان الوطني للأراضي الفلاحية بقالمة خلفا للمدير السابق زين الدين مزياني الذي حول لشغل نفس المنصب بولاية عنابة المجاورة.

و قالت والي الولاية بأن قطاع الزراعة يعد العصب المحرك للاقتصاد المحلي و يتعين على المدير الجديد للديوان بذل المزيد من الجهد، و التفاني في العمل و التشاور و التنسيق مع بين مختلف القطاعات ذات الصلة بالأراضي الزراعية المملوكة للدولة.

و تنتظر الإدارة الجديدة للديوان مهام ثقيلة لمواصلة تطهير العقار الفلاحي و تنظيم المستثمرات الفلاحية، و حل مشاكل عقود الامتياز التي تحول دون الاستغلال الجيد لمحيطات الاستصلاح الفلاحي و الأراضي المستغلة دون سندات قانونية عبر مختلف البلديات.

و يتوقع ان يسترجع الديوان المساحات الزراعية المهملة، و إعادة توزيعها من جديد، و إدخالها ضمن منظومة الإنتاج المحلية خلال الأشهر القادمة.

و من جهة أخرى يقول المهتمون بقطاع الزراعة بقالمة بأن إطارات الديوان سيكونون أمام مهمة أخرى بالغة التعقيد، و هذا لمنح قطع أرضية زراعية لبعض سكان المناطق الريفية، الذين يستغلون هذه الأراضي دون سندات، حيث تعمل اللجنة الولائية على تحقيقات ميدانية مكثفة للتأكد من الاستغلال الحقيقي لهذه الأراضي، بلا نزاعات أو إشكالات أخرى تحول دون إخضاعها لقانون الامتياز الفلاحي 10-03.

و تعول السلطات الولائية على ديوان الأراضي الزراعية بقالمة لتطهير العقار الفلاحي، و بعث الاستثمارات الحقيقية المنتجة للثروة و مناصب العمل، و وضع حد نهائي للإهمال الذي طال مساحات هامة من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة.

و تعد الأراضي الزراعية المهملة بمحيطات الاستصلاح و المستثمرات الفردية و الجماعية مصدر قلق للمشرفين على قطاع الزراعة المحلية، الذين يعملون منذ مدة على استرجاع تلك الأراضي بقوة القانون و إلغاء الامتياز عليها، و إعادة توزيعها على مستثمرين آخرين.

و كان المدير العام للديوان الوطني للأراضي الزراعية، قد اشرف على تنصيب اللجنة التقنية لتطوير الاستثمار بقطاع الزراعة بقالمة في 24 جويلية الماضي، و منذ ذلك الحين لم تتوقف التحقيقات الميدانية لتقييم الوضع، و إعداد قوائم المستمرين المتعثرين، و المساحات المهملة عبر محيطات الاستصلاح، التي كانت تديرها شركة العامة للامتيازات الفلاحية «جي.سي.أ».

فريد.ع

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية اخبارية
الصفحة: 04

إلى غاية نهاية سبتمبر المنصرم

منح أكثر من 300 رخصة لحفر آبار للسقي الفلاحي بغليزان

■ استفاد فلاحون بولاية غليزان من أكثر من 300 رخصة لحفر آبار السقي الفلاحي منذ بداية السنة الجارية إلى غاية نهاية سبتمبر المنصرم، حسبما علم أمس، لدى مديرية الري بالولاية.

وذكر رئيس مصلحة الري الفلاحي بذات المديرية، بن عودة حراث. بأن اللجنة الولائية المعنية بهذا الإجراء، التي تضم مديريتي الموارد المائية والتنظيم والشؤون العامة و الأمانة العامة للولاية، منحت أزيد من 300 رخصة لحفر الآبار لتعزيز عملية سقي الأراضي الفلاحية عبر مختلف مناطق الولاية.

وأبرز ذات المسؤول أن ذات اللجنة تجري حاليا دراسة عشرات الطلبات على مستوى الهيئات التقنية والإدارية، مشيرا الى رفض عدة ملفات لا سيما تلك التي تخص مناطق محمية لما تؤثره عملية حفر الآبار في منسوب المياه الجوفية أو بسبب وقوعها بالقرب من آبار أخرى تزود السكان بالماء الشروب.

وحث ممثل مديرية الري بالولاية فلاحي المنطقة في مختلف الشعب على استعمال الأنظمة المقتصدة للمياه قصد الاستغلال الأمثل لهذا المورد وتحسين المردود الفلاحي.

للإشارة، منح الديوان الولائي للسقي الفلاحي وصرف المياه مؤخرا كمية تقدر بـ 8 ملايين متر مكعب من المياه برسم حملة السقي للسنة الجارية 2024 ، من أجل سقي مساحة فلاحية إجمالية تقدر بأزيد من 6.500 هكتار عبر المحيط المسقي "مينا" من بينها مليوني متر مكعب لسقي محاصيل الحبوب.

■ ق.ج

أخبـار متنوعـة

Divers Infos

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

: الأربعاء, 16 أكتوبر 2024 18:39 الفئـة : جهـوي

المؤتمر الدولي للعلوم الغذائية بقسنطينة: توحيد الجهود لجعل المنتجات الغذائية موردا اقتصاديا هاما

قسنطينة - دعا اليوم الأربعاء بقسنطينة أساتذة جامعيون و باحثون مختصون خلال الطبعة الأولى للمؤتمر الدولي للعلوم الغذائية الموسوم ب "الأمن الغذائي المستدام في الجزائر - آفاق و تحديات" إلى "توحيد جهود الدول المشاركة في هذه التظاهرة لجعل المنتجات الغذائية موردا اقتصاديا هاما".

ولدى تقديمها للكلمة الافتتاحية لهذا اللقاء الذي احتضنته قاعة المحاضرات بمعهد التغذية و التكنولوجيات الفلاحية و التكنولوجيات الفلاحية الغذائية, أفادت السيدة حليمة بوغلوط, مديرة المعهد و رئيسة المؤتمر, أن الشعب الغذائية الاستراتيجية من شأنها أن تشكل مصدرا مدرا للثروة و عاملا أساسيا للتطور الاقتصادي و هو ما يستدعي تكثيف الجهود بين مختلف الدول المشاركة في هذه التظاهرة لتنويع مصادر مواردها.

من جهته، أبرز الدكتور محمود حسن، استشاري تسويق و تطوير الأعمال في مركز تحديث الصناعة بمصر, أن التمور العربية تمثل 85 بالمائة من الإنتاج الإجمالي العالمي, لذا وجب على اقتصادات العالم العربي , خلق نوع من التكامل لتسويق هذا المنتج و تطوير منظومة "سلسلة القيمة" (مصطلح يستخدم في مجال إدارة الأعمال للتعبير عن مجموعة النشاطات التي تؤديها شركة تعمل في صناعة محددة من أجل تقديم منتج ذي قيمة +سلعة و/ أو خدمة+ للسوق) في هذا المجال لجعله موردا اقتصاديا هاما و كذا سد الفجوة الغذائية في العالم المتعلقة بتوفير هذه المادة بحلول سنة 2050.

بدوره، أفاد البروفيسور أليكساندرو بريولو, مختص في الإنتاج الحيواني من جامعة كاتانيا (إيطاليا)، أن الإشكاليات المتعلقة بتربية المواشي متشابهة جدا بين إيطاليا و الدول المشاركة في هذا المؤتمر الدولي من حيث استعمال المواد الموجهة لتغذيتها , حيث يتعلق الأمر بضرورة إيجاد بدائل غذائية و تنسيق الجهود من أجل اعتماد منظومة حديثة لإطعام هذا النوع من الحيوانات عوض تغذيتهم بمادتي القمح و الشعير و تخصيصهما للاستهلاك البشري مما سيساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هاتين المادتين.

وبالمناسبة, تم تنظيم معرض للمنتجات الغذائية الوطنية و إنجازات طلبة هذا المعهد في مجال ابتكار مواد استهلاكية طبيعية المصدر على غرار الأجبان والعصائر و الفرينة الخالية من الغلوتين و مصبرات و عجائن لا تحتوي على السكر.

وقد عرف اللقاء مشاركة أساتذة و باحثين من أكثر من 40 جامعة من داخل الوطن و 6 أجنبية قدموا مداخلات تناولت عدة محاور أبرزها "الشعب الغذائية الاستراتيجية" و"عرض حال حول المشاكل التي تواجهها مخابر البحث و الخبراء من أجل تحسين هذه الشعب الأساسية" وعن "دراسة العلاقة بين التغذية و الصحة و كيفية تثمين الأطعمة الغذائية التقليدية و المواد الطبيعية الجزائرية" و "عرض تجارب تربية الأسماك ببسكرة وعنابة وأم البواقي بغرض تنظيم هذه الشعبة والتوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها".

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 04

ممثل المديرية العامة للتجارة الخارجية بوزارة التجارة، عبد اللطيف هواري:

الدولة تسهم في حدود 60 بالمائة من تكاليف نقل المنتجات الفلاحية

نظم يوم دراسي حول الصادرات، بمبادرة من مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية الجزائر، بمشاركة عديد المتعاملين الاقتصاديين والمصدرين. وشكل اليوم الذي نظم بمقر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجيكس)، فرصة لمختلف الهيئات المتدخلة في عملية مرافقة المصدرين، من أجل مناقشة إجراءات وآليات كل هيئة في تسهيل عمليات التصدير. وفي هذا الصدد، أكد ممثل المديرية العامة للتجارة الخارجية بوزارة التجارة وترقية الصادرات، عبد اللطيف هواري، على مختلف الآليات التي وضعت في إطار الصندوق الخاص بترقية الصادرات.

الدولة تسهم بـ 60 بالمائة في تكاليف نقل المنتجات الفلاحية

وأشار في هذا الخصوص، إلى أن الدولة أصبحت تسهم من الآن فصاعدا في حدود 60 بالمائة، عوض 50 بالمائة المطبقة في الماضي، في تكاليف نقل المنتجات الفلاحية القابلة للتلف ولوجهات بعيدة من أجل "تدعيم المصدرين". كما أكد هواري، أن الدولة تتكفل أيضا بتكاليف دفاتر الأعباء لفائدة المصدرين الوطنيين الراغبين في المشاركة في صادرات دولية، علاوة على تكاليف نقل المنتجات الموجهة للمعارض الدائمة التي فتحتها الجزائر بالخارج. وتطرق المسؤول، إلى رقمنة مصالح الصندوق الخاص بترقية الصادرات، مؤكدا أن الهدف من ذلك يتمثل في "التمكن من الوصول إلى المصدرين المحتملين عبر المنصات المختلفة الموضوعة في الخدمة".

أما نائب مدير "ألجيكس"، بوعلام بوعظمة، فقد أشار من جانبه، إلى عديد الإجراءات المتخذة لفائدة المصدرين، لا سيما استحداث عديد المنصات الرقمية بغرض "توفير المعلومات المتعلقة بالأسواق الدولية من أجل ضمان مرافقة آلية وذات نوعية في أرض الميدان". كما أشار إلى الجهود المبذولة من أجل رقمنة مختلف مصالح "ألجيكس" التي تسمح حاليا للمصدرين بـ«توفير المعلومات اللازمة المتعلقة بالأسواق الخارجية وإمكانية تحميل دليل المنتجات الفلاحية وذلك الخاص بالتنظيم المسير للتصدير".

تسهيلات جمركية لعمليات التصدير

وعن المصالح الجمركية، أكدت المفتشة ليندة بن زياد، أن التسهيلات الجمركية منحت لعمليات التصدير على ثلاث مراحل، من حيث الاجراءات والأنظمة الجمركية والمراقبة. وأوضحت المتدخلة في هذا السياق، أن هذه التسهيلات وضعت من أجل "مرافقة المصدرين وترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات".

أما عبد الكريم تودرت، من الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، فقد ذكر أن رأس مال الشركة التي يمثلها رفع إلى 10 ملايير دينار، في مطلع 2024، وذلك من أجل "المساهمة في دعم أكبر للمصدرين الجزائريين".

من جانبهم، عدد ممثلو المؤسسات البنكية إجراءات مرافقة المصدرين التي ترجمت بشكل أساسي في منح قروض الاستثمار والحصول على التمويل الإيجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الملفات الإدارية.

وأشار الحاضرون خلال النقاش، إلى "التحسن المستمر وتعزيز آليات تحفيز المصدرين خارج المحروقات"، مبرزين "الامكانيات الكبيرة" التي تتوفر عليها قطاعات واعدة، لا سيما منها الفلاحة والصناعة بشتى فروعها في ترقية التصدير.

خديجة. ب

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 24

مع تنظيم منتدى اقتصادي جزائري- قطري

150 مؤسسة في معرض للمنتوجات الجزائرية بالدوحة

سيعرف المعرض الخاص بالمنتوجات الجزائرية الذي ينظم في العاصمة القطرية الدوحة، من 22 و26 أكتوبر الجاري، مشاركة أكثر من 150 مؤسسة وطنية عمومية وخاصة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والتجاري، كالصناعات الغذائية، الصناعات التحويلية، الصناعات الصيدلانية، الصناعات الميكانيكية والكهرومنزلية، وقطاع البناء والأشغال العمومية.

ع.م

تندرج هذه التظاهرة الاقتصادية التي ستقام بمركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، وتخصص خلالها مساحات للبيع، في إطار سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة الجزائرية عبر تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والترويج للمنتوجات الجزائرية في الخارج.

كما سيتم على هامش المعرض، تنظيم منتدى اقتصادي جزائري-قطري يوم 23 أكتوبر، بحضور 200 متعامل اقتصادي، بهدف بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بين الجزائر ودولة قطر الشقيقة. وتشجيع الاستثمار ودعم فرص الشراكة بين المؤسسات ورجال الأعمال في البلدين في شتى القطاعات. وستتخلله مداخلات وعروض حول مناخ الأعمال في الجزائر والفرص المتاحة للتصدير في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والعديد من اللقاءات الثنائية بين المتعاملين الاقتصاديين ورجال الأعمال في البلدين.

وتنظم هذه التظاهرة الاقتصادية الكبرى والهامة من طرف الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير "صافكس"، تحت إشراف وزارة التجارة وترقية الصادرات، وبمشاركة مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. كما تنظم بالتنسيق التام مع سفارة الجزائر في قطر، ومع كل من غرفة قطر للتجارة والصناعة، رابطة رجال الأعمال القطريين، وبالتواصل المستمر مع وزارة التجارة والصناعة القطرية وهيئة قطر للسياحة و مع كافة المؤسسات والهيئات القطرية المعنية.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 07

وفق مشروع قانون المالية 2025

الناتج الداخلي الخام الإجمالي الجزائري فوق 35 ألف مليار دينار

• حصة الخدمات 49.1 بالمائة مقابل 10.5 بالمائة للفلاحة و5.8 بالمائة للصناعة

● قدر الناتج الداخلي الخام الإجمالي الجزائري برسم العام 2024، ما قيمته 35.530.6 ألف مليار دينار أو ما يعادل أزيد من 266.19 مليار دولار، عاكسا مستوى الأداء الاقتصادي، وفق مشروع قانون المالية 2025.

ويعتبر الناتج الداخلي الخام أو "الناتج المحلي الإجمالي" أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم لقياس الأداء الاقتصادي لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة والذي يعد عادة سنة أو ربع سنة.

وحسب التقديرات الإحصائية الصادرة في تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2025 وتقديرات سنتي 2026 و2027، فإن الناتج الداخلي الخام الإجمالي الجزائري متوقع انتقاله من 32.589.6 ألف مليار دينار أو ما يعادل 244.16 مليار دولار، إلى 35.530.6 ألف مليار دينار برسم قانون المالية 2024، و35.573.9 ألف مليار دينار لدى الإغلاق في 2024 أو ما يعادل 244.05 مليار دولار.

ويلاحظ أن ستة قطاعات تمثل أكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وجاءت هذه القطاعات حسب الترتيب التنازلي لحصصها، على النحو التالي هي بالنسبة لسنة 2024، الفلاحة التي تمثل 10,5 بالمائة بقيمة 3726.5 مليار دينار، وبمساهمة في النمو تقدر 0.6 بالمائة، مع توقعات لدى الإغلاق ببلوغ قيمة الفلاحة بـ4672.3 مليار دينار ونسبة 13.1 بالمائة. بالمقابل، فإن قطاع المحروقات يمثل 6331.8 مليار دينار وحصة 17.8 بالمائة برسم قانون المالية 2024، ولدى الإغلاق ما قيمته 6720.1 مليار دينار بحصة 18.9 بالمائة.

أما الصناعة، فتمثل برسم تقدير قانون المالية 2024 ما قيمته 2076.1 مليار دينار وحصة 5.8 بالمائة، ولدى الإغلاق تقدر بـ2158.3 مليار دينار وحصة 6.1 بالمائة.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فيمثل حسب تقدير قانون المالية 2024، ما قيمته 3821.8 مليار دينار وحصة 10.8 بالمائة، ولدى الإغلاق في 2024، ما قيمته 4247.9 مليار دينار ونسبة 11.9 بالمائة.

أما قطاع الخدمات، فيمثل أهم نصيب في الناتج بقيمة 17429.3 مليار دينار بحصة تقدر بـ49.1 بالمائة، بينما تقدر لدى الإغلاق بـ15821.1 مليار دينار بحصة تقدر بنحو 44.5 بالمائة.

وبخصوص قطاع الضرائب والرسوم، فإنه يمثل ما قيمته 2145.2 مليار دينار وحصة 6.0 بالمائة بتقدير قانون المالية 2024، و 1954.3 مليار دينار وحصة 5.5 بالمائة لدى الإغلاق في 2024. من جانب آخر، قدر الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بـ29198.8 مليار دينار وحصة 82.2 بالمائة، ما يعكس تطور مساهمات قطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، التي قدرت بنحو 25472.3 مليار دينار وحصة 71.7 بالمائة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة.

توقع بلوغ الناتج الداخلي الخام أزيد من 284 مليار دولار في 2025

وعلى صعيد متصل يتوقع أن يصل الناتج الداخلي الخام برسم مشروع قانون المالية 2025 نحو 37863 مليار دينار أو ما يعادل 284.22 مليار دولار، يتمثل بالفلاحة بقيمة 5013.4 مليار دينار و6285.8 مليار دينار للمحروقات، مقابل 2411.3 مليار دينار لقطاع الصناعة، بينما يمثل قطاع البناء والأشغال العمومية 4638.6 مليار دينار وحصة 12.3 بالمائة، ويمثل قطاع الخدمات 46.0 بالمائة بقيمة 17431.1 مليار دينار، والضرائب والرسوم بقيمة 2082.8 مليار دينار، ويقدر الناتج خارج المحروقات بـ31577.2 مليار دينار وحصة 83.4 بالمائة.

حفيظ صواليلي

الفلاحـــــة و الإقتصاد في العالم

Agroéconomie dans le monde

العربي الجديد

أسواق دمشق
15أكتوبر 2024

البطاطا والثوم لمهربين من تركيا يغزون الأسواق السورية

بقلم:ليث أبي نادر

يجمعن البطاطا في إدلب، 5 ديسمبر 2021 (عز الدين قاسم/ الأناضول)

شهدت أسعار الخضار المحلية في سورية، انخفاضاً خلال اليومين السابقين، طاول خاصة البطاطا والثوم والباذنجان، بينما استقر سعر البندورة .وعلل هذا الانخفاض البعض من تجار أسواق الهال في دمشق وحماة بارتفاع تكاليف التخزين نتيجة تراجع إمدادات الوقود الخاص للتبريد وارتفاع أسعاره في الأسواق الحرة، واضطرار المخزنين إلى طرح كميات أكبر في الأسواق.

وعزا آخرون هذا الانخفاض إلى تهريب كميات كبيرة من الخضار التركية إلى سورية وفي مقدمتها البطاطا والثوم. وفي السياق، يقول أحد تجار سوق الهال في دمشق لـ"العربي الجديد"، رافضاً ذكر اسمه لأسباب أمنية، إن تهريب البضائع من الجانب التركي إلى الداخل السوري ليس جديداً، لكنه تفاقم مستفيداً من استغلال ظرف الحرب الدائرة في المنطقة، ومن تفاهمات بين أطراف النزاع في الداخل السوري. كما أكد رداءة البضائع المهربة مقارنة بما يُنتج في سورية، وهو ما يؤدي إلى ضرب المنتج المحلي خلال فترة قليلة، نظراً إلى عدم القدرة على التخزين من جانب المنتجين والتجار السوريين.

حول هذا الموضوع، نقل موقع "هاشتاغ" المقرب من النظام السوري عن عضو لجنة مصدري الخضار والفواكه في سوق الهال بدمشق، محمد العقاد، وصول كميات كبيرة من البطاطا والثوم من تركيا إلى الأسواق السورية، مشيراً إلى أن سعر كيلو البطاطا التركية بلغ 10 آلاف ليرة، بما يقل بألفي ليرة عن سعر البطاطا السورية العسالية المنتجة في ريف دمشق (الدولار = 14750 ليرة).

تاجر آخر في سوق الهال بدمشق أكد لـ"العربي الجديد" وصول كميات كبيرة خلال اليومين الماضيين من البطاطا والثوم من تركيا، أدت إلى تراجع سعر كيلو البطاطا المالحة لما يزيد قليلاً عن ألفي ليرة سورية، علماً أنها أقل جودة من الإنتاج المحلي. كذلك تراجع سعر الثوم القرع من هامش بين 45 و50 ألف ليرة إلى 40-45 ألف ليرة، مؤكداً أن هذه الحالة من التهريب تُسبب عدم استقرار بأسواق الخضار وخسائر لتجار التخزين، بخاصة في تجارة الأنواع التي تفقد جزءاً من وزنها أثناء عمليات التخزين كالثوم.

رفع أسعار الوقود يزيد الغلاء ومعاناة السوريين

وكان رئيس لجنة تجار سوق الهال في حماة، غالب عدي، تحدث في تصريح صحافي أمس الاثنين، عن انخفاض بأسعار بعض الخضار الأكثر استهلاكاً، مثل أسعار مبيع الجملة لبطاطا البراد المالحة (أغريا) من 13 ألف ليرة إلى 10.5 آلاف، و"السبونتا" المالحة من 10.5 آلاف ليرة إلى 9.5 آلاف، معللاً هذا الانخفاض بتوقف الوارد من مناطق الجزيرة السورية.

وتصل هذه المواد المستهلكة يومياً إلى المستهلك السوري بزيادة بين ألفين وثلاثة آلاف ليرة عن سعر الجملة، لأسباب النقل والإتاوات على الحواجز، مضافاً إليها أرباح تجار نصف الجملة والمفرق، والغالبية منهم لا يميّزون بين أنواع البطاطا ولا يفرقون إلا بين الحلوة منها والمالحة، إلى أن تعرفوا في الآونة الأخيرة على البطاطا المصرية، ومن المعروف أيضاً أن الأكثر استهلاكاً في سورية هي البطاطا المالحة التي يذهب حوالي 30% منها إلى المطاعم.

يقول لـ"العربي الجديد" أحد المواطنين في بلدة صحنايا التي تبعد عن سوق الهال بدمشق حوالي 22 كيلومتراً: "نصاب بالصدمة يومياً عندما نقارن بين أسعار الشراء من المحال التجارية ونشرة الأسعار الصادرة عن مديرية حماية المستهلك بدمشق، فكيلو البطاطا المالحة، قلع جديد، للمستهلك على النشرة الرسمية بين 11 و12 ألف ليرة، فيما تباع بالمحال التجارية بين 13 و14 ألفاً، وكيلو البطاطا المالحة المخزنة بين 7.5 و8.5 آلاف ليرة، بينما في المحال تراوح بين 10 و11 ألفاً."

أضاف: "يجهل معظمنا أنها مخزنة في البرادات. وهذا الأمر ينطبق على البطاطا الحلوة وكافة أنواع الخضار والفواكه، فالبندورة نوع أول على نشرة أسعار أمس الاثنين، سعرها بين 2800 و3700 ألف ليرة، بينما يباع الصنف الثاني والثالث في المحال التجارية بين 4 و5 آلاف ليرة.

ولم تنقطع طرق التهريب مع تركيا منذ ما قبل الثورة السورية يوماً واحداً، بل أخذت أساليب عديدة لا علاقة للسياسة بها. لكن الغريب في الأمر هو تقبل شرائها محلياً رغم رداءة نوعها وخطورة عدم مراقبتها كما هو حال اللحوم المهربة، حيث بات المال هو الأساس على حساب صحة المستهلكين السوريين ومصلحتهم.